اذا اطلقت على الفرس الا قوله خاصة لان لفظ الاسد يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة وتارة على سبيل المجاز لغة ايضا كما تقدم في الاطلاق على ذات عالم الديب ونحو ذلك والاطلاق على ذات الفرس اصلا وتارة على سبيل المجاز اللغوي ولا لحظ فيه خصوصية الذات وتجريد الديب عن انه علاقة مصححة للاطلاق على خصوصية هذا الذات ويكون ايضا صحيحا للاطلاق على خصوصية ذات آخر يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله اليه عرفا وبهذا الاعتبار لا يصح اطلاقه على كل حادث كما في الحقيقة الاصلية ولا على كل خصوصية لها الديب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الا على خصوصية ذات الفرس لانه في العرف انما وضع له دون غيره من الديباج ناشئ من مجرد المناسبة في وضعه لا يصح الاطلاق ولا الكثرة علاقة صحيحة على الاطراد قوله واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب انما استعمالها للفظ في المعنى المجازي لامكان المناسبة لما وضع له لغة مهما جاز لغويا وعكسا بقولي وسائر الاقسام والمراد كل مجاز متفرع على معنى حقيقي لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة ويكون المجاز تابعا للحقيقة في الاقسام الى منتهى الاقسام الآتية قوله والصابها بظهور النوعين منزلة العلة الصورية لها قوله الى فالمجاز منزلة العلة الصورية للنوعين المركب انما يظهر الصورة لانها الجزء الاخير منه ولا يعد لنزعمل اليد منزلة المادة والنوع منزلة الصورة الظاهر فيها قوله وكاليد في القدوم الخ اكثر ما تظهر سلطان القدوم في اليد الماسكة قوله وكسر اليد منزلة عليه صورته للقدوم على ما هو كسر في النحو والاظهر ان يجعل اليد منزلة مادة قابلة والقدوم منزلة صورة لها حالة فيها قوله والرويه والمزادة اي في المزود الذي يحمل فيه الزاد قوله قال الصحاح المزادة الراوية قال ابو عبيدة لا تكون الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما وكذلك السطيحة وجمع المزادة مزاد ومزايد واما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر وجمع المزاود وقال ايضا الراوية للبعير او البغل او الحمار الذي يستقى عليه والعامة تسمي المزادة راوية وهو جائز على الاتساع والاصل ما ذكرناه وظهر ان تغيير المزادة بالمزود غير صحيح لان المزادة ظرف الماء الذي يستقى به والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود مجازا انما يسمى بالراوية حامل المزادة ويطلق عليها مجازا قوله اني ارى اعصر حملا الخ قوله الظاهر اعصر عنبا كما ذكره بعض كتب اصول اللغة وجعل من تسمية الشئ باسم غايته وعاقبته كما في الكتاب فالمعنى المتخرج بالعصر خمرا اي عصيرا تؤول اليها قوله فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع للادعاء على الخصوص قوله لا يخفى به ان لفظ الاسد مستعار لمفهوم الشجاع مطلقا اعم من ان يصدق على افراد الحيوان المفترس وغيره كما يدل عليه قوله اذ لا انما يستعار للشجاع وثانيا ولا شك في التقابل

الذي من الاسد الى الشجاعة والا فلا مشاركة بين المعنى الحقيقي والمجازي بل صفة بل كون المعنى المجازي عارضا للمعنى الحقيقي وغيره ولا يشتبه هنا كما اصلا فلا يكون الاستعارة بل مجازا مرسلا وانما يتبع لان لفظ الاسد يستعار للرجل الشجاع مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى مفهوم الشجاعة ومن الى معنى الرجل الشجاع فالاول انتقال من المعروض الى العارض المشهور اضافة به وهو ظاهر كلي غالبا والثاني انتقال من مفهوم العارض الى بعض معروضاته من حيث هو معروض له وليس كالاول لان الاول في الظهور والجلية يحتاج الى معونة المقام والقرينة واذا كان كذلك فغير مما نصف بالمعنى الحقيقي بالجلية والذهن ينتقل من المعنى الحقيقي الى غيره الجملة لا شك ان هذا الانتقال يحتاج ايضا الى معونة المقام والقرائن كالبيان وسائر الاقسام والحواب الجميع كما اشار اليه سواء والجملة اذا كان بين المعنيين علاقة وربما لم يلفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينتقل الذهن من المعنى الحقيقي اليه ولو بمعونة المقام والقرينة وهذا هو المراد من الملزوم هنا واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفصيل العلاقات المؤدية الى الملزوم الحقيقي المجاز ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل كالرأس والرقبة فان الانسان لا يوجد بدونها اورد عليه ان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على استلزام الانسان لهما لا على استلزامهما الانسان والمطلوب هو العكس واجيب بانا نريد بهما اللازم والمستلزم مصطلح ارباب الجدل بل مصطلح ارباب البيان اعني المتبوع والتابع حيث قالوا وهي الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم واراد بالتابع والردف كطول النجاد مثلا فانه من توابع طول القامة وردافه وكل واحد من الرقبة والرأس اصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونها لان الظاهر من المجلس عند اصحابنا الحمل على التحصيل قيل عليه ان الحمل على التحصيل لا يكون حدا لانه سبب بلاغة القرآن فان الجموع اذا اشتبه بشئ خص ضارة مجيء فيها مورد ضد فلا بد من ان يثبت له من لوازمه حالة موجبة لاحراز وافر منه لان يحمل على الشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الاحاطة والشمول والملابسة التامة والاولى ان يجعل الاستعارة بحسبها على احد الوجهين ثم الحمل على الغرر والالم الحاصل من الجموع اكثر مناسبة للاذاقة فانها تستعار في المضار والالام ويتناول اذاقة الضر والبؤس وفيه نظر لانا لا نم لزوم الخ اذا قيل رأيت اسدا يرمي فلا شك ان المعهد لا يستعار في صناه الحقيقي بل هو مستعمل بعني رجل شجاع كالاسد ولم يصدر بمصدره هذا المفهوم بل الذات وذكر الذات وان كانت متعينة وغيرها لكن المتكلم لم يرد بمجموعهما الا الذات الدالة عليها من حيث انها متعينة ممتازة عما عداها بل اراد الدلالة عليها من حيث الاجمال والابهام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)